دور الشمول المالي في تحقيق التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في القطاع السياحي

تقوي محمد محمد عيسوي

المعهد العالي للدراسات النوعية–الجيزة

الملخص

يهتم هذا البحث بتوضيح العلاقة بين تطبيق السياسات التي تنتهجها الدولة المصرية الخاصة بالشمول المالي ودورها في تعزيز التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في القطاع السياحي غير الرسمي لرفع معدلات مشاركتها في الإقتصاد الرسمي للدولة. وتبحث الدراسة الإستراتيجيات الداعمة لتحقيق الشمول المالي للمرأة من خلال إلقاء الضوء علي جهود البنك المركزي المصري في دعم المرأة المصرية، كما تحاول التعرف علي متطلبات وأهم معوقات الشمول المالي والتمكين الإقتصادي للمرأة في القطاع السياحي، وكيفية التغلب علي الإستبعاد المالي للمرأة، ومواجهة عقبات تحقيق الشمول المالي. ولتحقيق ما ترمي إليه هذه الدراسة تم الإعتماد علي المنهج الوصفي التحليلي من خلال توزيع استبانة علي عينة عشوائية قوامها 223 من النساء العاملات في الحرف اليدويه والتراثية كأحد الأنشطة ذات الصلة بالعمل السياحي غير الرسمي في الدولة، موزعين علي عدة مناطق مختلفة (الفيوم:قرية تونس، القاهرة:منطقة الفسطاط، واحة سيوة، قنا:فرشوط) للوقوف علي تأثير الشمول المالي في تعظيم إمكانات السياحة التمكينية للمرأة، والجهود المبذولة لدمج الفئات المهمشة في الإقتصاد الرسمي بالدولة. قد توصلت الدراسة إلي بعض النقاط التي تؤكد علي انه بالرغم من نجاح الجهود الرامية في مصر إلي تعزيز الإبتكار ومبادرات الأعمال في تطبيق أبعاد الشمول المالي في استراتيجياتها الإقتصادية إلا أنه لازالت تعاني المرأة العاملة في القطاع السياحي من الإستبعاد المالي وخاصة في المناطق النائية رغم تزايد عدد البنوك المصرية التي تنظر إلي المرأة بعين الإعتبار عند صياغة استراتيجياتها وأهدافها، ويتطلب تعزيزالشمول المالي للمرأة العاملة في القطاع السياحي غير الرسمي وجود نظام مصرفي يعمل في بيئة أكثر تشريعية لإقرار السياسات الداعمة لطبيعة العمل السياحي وتفهم أزماته، كما أن جهود البنك المركزي المعترف بها دوليا والتي تستهدف تحقيق معدلات أعلي للشمول المالي للمرأة لم تفلح في التنسيق بين كافة الجهات المعنية لزيادة هذه المعدلات في

المناطق الحضرية والريفية علي حد سواء هذا بالإضافة إلي غياب وجود استراتيجية وطنية واضحة الملامح للشمول المالي للمرأة. قد طرح البحث مجموعة من التوصيات الموجهة إلي القطاع المصرفي والبنك المركزي التي من شأنها تعزيز السياسات الخاصة بالشمول المالي لتعظيم مشاركة المرأة العاملة في القطاع السياحي في الإقتصاد الكلي والجزئي للدولة.

كلمات دالة: الشمول المالي ، التمكين الإقتصادي للمرأة ، الإستبعاد المالي.

مقدمة

نظرا لاهتمام الدول المتقدمة والنامية علي حد سواء بتطبيق سياسات الشمول المالي في استراتيجياتها التنموية لما له من دور كبير في تحقيق التنمية الإقتصادية، والحد من معدلات الفقر والبطالة ،ودعم مبادئ ريادة الأعمال ،وإطباق التحكم في مستويات السيولة النقدية في الأسواق المحلية ،ودمج الإقتصاد الغير رسمي في إقتصاديات الدول الرسمية ،وتعزيز استقرار القطاع المالي وتعميق دوره في تحقيق النمو الإقتصادي الشامل، أدركت جميع الدول مدي أهمية إشراك جميع شرائح المجتمع وخاصة الفئات المهمشة في النظام المالي من خلال تيسير حصولهم علي الخدمات المصرفية والمالية(صندوق النقد العربي،2017). وقد كان للعولمة وثورة المعلومات والإتصالات دور كبير في إعادة تشكيل منظومة الاقتصاد العالمي، وما يتطلبه ذلك من سرعة الإستجابة والتكيف مع هذه القوي المؤثرة لتطوير الأداء ورفع كفاءة القوي البشرية العاملة في كافة القطاعات، مما كان له عظيم الأثر في الاهتمام باخذ العديد من المبادرات للاهتمام بالتمكين الإقتصادي للقوي العاملة المهمشة في المجتمع وبروز بعض الإتجاهات في الآونة الأخيرة والتي منها التمكين العام والشامل للمرأة في مختلف المجالات (Abel,S., et al, 2018). وهناك عدة أهداف تعمل الدراسة علي الوصول إليها تتلخص في توضيح مفهوم الشمول المالي، مع بيان أثر ابعاده في تمكين المرأة العاملة في القطاع السياحي كفئة سوقية هامة ومهمشة، والكشف عن الصعوبات التي تقف حائلا أمام تفعيل المبادرات والخدمات المصرفية المصممة لاحتياجات هذه الشريحة وخدمة مشاريعهن السياحية ،وإلقاء الضوء علي دور البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي للمرأة باعتباره عضواً في اهم الكيانات العالمية الداعمة للشمول المالي للمرأة منذ عام 2000 والذي يعرف باسم "التحالف المالي

للمرأة Financial Alliance for women" الممول من مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

الإطار النظري

زاد اهتمام الدول مؤخراً بمفهوم الشمول المالي لتيسير حصول كافة الشرائح المجتمعية في مختلف المناطق الجغرافية علي الخدمات المصرفية بتكلفة وجودة مناسبة وإتاحة الفرصة للإدخار والإئتمان وإدارة الأموال والمدخرات بشكل آمن من خلال القنوات الشرعية والرسمية في الدول المتمثلة في البنوك وهيئات البريد وغيرها (CGAP& Arab Monetary Fund,2017, Abel, S., et al, 2018)، وذلك بعد حدوث الأزمة المالية العالمية عام 2008 ،وتبني المنتدي الرئيسي للتعاون الإقتصادي الدولي (مجموعة العشرين) هذا المفهوم كأحد المعايير الرئيسية في اجندتها المالية التنموية علي المستوي الإقتصادي بدولها. وقد اشترط كلا من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي علي الدول الراغبة في الحصول علي دعم مالي متمثلا في قروض لمساعدتهم في إجراء بعض الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية بها، تنفيذ استراتيجيات الشمول المالي والقضاء علي كافة اشكال التمييز والعنصرية والحد من الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالتعامل مع النظام المالي الرسمي (سليمان وسلامة ،2019 و علي،2020).

علي الرغم من احتلال قضايا المرأة قائمة أولويات الدول فيما يختص بأهمية تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة إقتصاديا وإجتماعيا وسياسيا، وتعدد المبادارات التي تطلقها كافة الأجهزة المعنية بالمرأة في مصر وعالميا لزيادة تمكين المرأة إقتصاديا، إلا انه لازالت توجد فجوة كبيرة بين الجنسين فيما يتعلق بامتلاك الحسابات المصرفية والمساهمة في قوة العمل في مصر، فعلي الرغم من تمثيل المرأة نصف التركيبة الديموغرافية والتي بلغت في يناير عام 2021 48.5 مليون نسمة وفق بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء(2021)، إلا ان مساهمة الإناث في سوق العمل لا تتعدي نسبة 14.8%من إجمالي قوة العمل (المركز المصري للدراسات الإقتصادية، 2021)، وتشير بيانات منظمة العمل الدولية –قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل في مصر، 2019– إلي أنه بلغ عدد المشتغلات من النساء في قطاع الخدمات 13.6% منها 1.5% في المهن الحرفية ،ووفق التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2021 فإن حوالي ربع عدد النساء في مصر تقريباً ليس لديهن عمل علي الرغم من تزايد عدد المرأة المعيلة فحوالي

3.3 مليون أسرة مصرية تدعمها المرأة كمعيلة رئيسية، كما تحتل مصر المرتبة 129 من بين 156 دولة من حيث فجوة عدم المساواة بين الجنسين (Global Gender Gap Report, 2021)، هذا وتبلغ نسبة الفجوة بين النساء والرجال في امتلاك الحسابات البنكية في مصر حوالي 12%، كما تشير الدراسات الي وجود فجوة بين النساء والرجال فيما يتعلق بالإقتراض من المؤسسات المالية الرسمية حيث تبلغ نسبة النساء 4.9% في مقابل 6.3% من الرجال (Global Findex, 2017). تشير الدراسات والتجارب إلي ان معالجة الفجوة بين الجنسين ودمج المرأة وخاصة العاملة في القطاع السياحي إقتصاديا من خلال التعامل مع القنوات الرسمية والشرعية يكون له أثار إيجابية مثل زيادة معدلات الإدخار والإستثمار وخلق فرص عمل جديدة للمرأة المعيلة وزيادة قدرة المرأة علي الإبداع والإبتكار وريادة الأعمال وزيادة مشاركتها في الإنتاج، وخفض المخاطر المالية الناتجة عن المشروعات السياحية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة(FinMark Trust,2016).

مفهوم الشمول المالي

تعددت المفاهيم التي تناولت مفهوم الشمول المالي، إلا إن جميعها يركز علي مدي الإتاحة والتيسير والتعميم في الوصول وتوسيع نطاق الاستفادة والإستخدام للخدمات المصرفية الرسمية سواء علي مستوي الأفراد، أو المؤسسات بشكل يتسم بالإستدامة والمسئولية وبتكلفة مناسبة، بالإستعانة بتطبيق الأساليب المبتكرة المصممة خصيصا لتعليم وتثقيف الشرائح منخفضة الدخل المستثناة من هذه الخدمات (الإقصاء المالي)، بما يضمن توافر العديد من البدائل التنافسية (مقدمي الخدمات المالية) لتعزيز الرفاهية والشمول الإقتصادي والإجتماعي للمجتمعات (Mohamed,2017،Khalil,2016، بوتبينة،2018، النعمة وحسن،2019 ،عجور والشرفا،2019 ، معتوق وأخرون، 2021)، وقد ابرز صندوق النقد العربي والمجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء في تعريفهم للشمول المالي أهمية حماية حقوق مستهلكي الخدمات المصرفية عبر القنوات الرسمية، وتشجيعهم علي إدارة مدخراتهم واستخدام كافة انواع الخدمات المالية الرسمية لتقليل الإعتماد علي القنوات التي لا تخضع للجهات الرقابية (CGAP& ArabMonetary, 2017)، بينما يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 بأنه مستخدمي الخدمات المصرفية من السكان إلي إجمالي عدد السكان في كل دولة

(Union of Arab Banks, 2015) ، لعل أهم ما يميز هذا التعريف سهولة القياس والمقارنة بين مختلف اقتصاديات الدول. بينما عرفته مجموعة العشرين والتحالف العالمي للشمول المالي بأنه الإجراءات التي تصدرها الهيئات الرقابية، لتمكين كافة شرائح المجتمع وخاصة المهمشين من الحصول علي الخدمات المالية الملائمة لمتطلباتهم، بشفافية وتكلفة مناسبة (بوتبينه، 2018).يتضح من التعريفات السابقة أن المحاور التي يرتكز عليها الشمول المالي تتمثل في توفير خدمات مصرفية رسمية، ذات جودة عالية مع السماح بتجزئة هذه الخدمات لكي تناسب مختلف شرائح المجتمع، مع مراعاة التغطية الشاملة لكافة ارجاء الدولة وقرب المسافة وسهولة الوصول لنقاط الخدمات المصرفية، مع القدرة علي تحمل تكلفة الحصول علي هذه الخدمات لضمان استدامة وانتظام الفئات المهمشة في استخدام الخدمات المصرفية في بيئة يهيمن عليها الاستقرار المالي للتأكيد علي الرقابة وتنظيم العلاقة بين العملاء والجهات المصرفية(شنبي وبن لخضر، 2019).

تجدر الإشارة إلي أن لفظ الشمول المالي يستخدم كمضاد للفظ الإستبعاد أو الإقصاء المالي والذي يعني المعوقات التي تواجه الأشخاص في الوصول واستخدام والحصول علي الخدمات المصرفية الملائمة لإحتياجاتهم(Garg and Agarwal, 2014) ،ومن الملاحظ وجود سببان للإقصاء المالي أحدهما طوعي(ذاتي) ، ويتمثل في عدم رغبة الفرد في التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية لنقص الأموال أو الإفتقار الي الثقافة المصرفية أو حواجز نفسية، أما الأخر فهو سبب إجباري(لا إرادي) يتمثل في مقتضيات التوثيق والتكاليف المرتفعة، أولوجود حواجز جغرافية تتمثل في بعد أو غياب وجود المؤسسات المالية الرسمية بالقرب من العملاء(المناطق النائية)، وكلا الحاجزان يؤثران علي سياسات الشمول المالي باختلاف العمر والدخل والجنس والمستوي التعليمي، وقد وجد أن الإناث من اكثر الفئات التي تواجه عقبات كبيرة تحول دون امتلاكها حساب رسمي((Attia and Bensons, 2018, Hassan,2018)

وقد تم استخلاص المؤشرات اللازمة لقياس مدي مساهمة سياسات الشمول المالي في تمكين المرأة العاملة في القطاع السياحي غير الرسمي في مصر بناء علي الثلاث محاور التي أقرتها مجموعة العشرين والممثلة في البيانات الخاصة بسهولة الوصول للخدمات المالية، والإجراءات الخاصة بفتح واستخدام الحسابات المصرفية، وحصر عدد فروع البنوك وعدد أجهزة الصراف

الآلي، وعدد مستخدمي الحسابات البنكية للإناث من اجمالي النسبية المئوية لعدد السكان، والمسافة بين نقاط تقديم الخدمات.أما المحور الثاني فيتمثل في البيانات الخاصة الخاصة بمدي استدامة استخدام الإناث للخدمات المالية المقدمة من مؤسسات القطاع المصرفي ولقياس هذا المؤشر يتم تحديد نسبة الإناث ممن يملكون حساب بنكي واحد علي الأقل وتلقوا اي تحويلات مالية علية في خلال السنة الماضية، وعدد معاملات الدفع عبر الهاتف، وعدد من قاموا بالتقدم لطلب قروض، والتعرف علي نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال السنة الماضية وتكلفة الإحتفاظ به، أما المحور الأخير فهو الخاص بقياس جودة الخدمات المالية المقدمة للإناث فقد حدد تحالف الشمول المالي بعض المعايير الخاصة لقياس هذا المؤشر والتي تتسم بصعوبة قياسها نظرا لطبيعتها الغير ملموسة مثل التأكد من شفافية وسلامة ووضوح المعلومات ذات الصلة بالخدمات المالية المقدمة للإناث، ومدي إعطاءهن مجموعة من الخيارات او البدائل التي تساعدهم علي اتخاذ قرارات تخدم مصالحهم، مع توضيح الإجراءات المتخذه في حال التأخر عن سداد قيمة القرض خلال فترة زمنية محددة، والمعيار الخاص بجهود الدولة وأنشطتها في نشر التوعية بالمعارف المصرفية الرئيسية ومدي قدرة العملاء(المهمشين) علي إدارة دخلهم، بالإضافة إلي المعيار الخاص بالقوانين العامة المصممة لضمان حقوق المرأة وحمايتها من استغلال بعض المؤسسات البنكية في الحصول علي مزايا غير عادلة من العملاء(GPFI, 2016).

مفهوم تمكين المرأة

يعد هذا المفهوم أحد الإتجاهات الإجتماعية التي ظهرت في أواخر تسعينات القرن العشرين، وهو أكثر المفاهيم اعترافا بالمرأة كعامل فاعل في التنمية. يمكن تعريف التمكين بأنه كافة الإجراءات التي تمكن المرأة من المشاركة في عملية صناعة القرارت والتأثير في السياسات علي المستوي الشخصي والمحلي دون تمييز، من خلال وضع آليات لتعظيم قدراتها ودعم مطالبها بالحصول علي حقوقها، وإتاحة جميع الموارد والمهارات اللازمة لمساعدتها في تحسين ظروف معيشتها وانجاز اهدافها، مع توفير وتسهيل حصولها علي كل الفرص الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لدمجها في الخطط التنموية للدولة لدعم مساهمتها في تحسين رفاهية المجتمع في كافة المجالات، وبذلك لا يقتصر مفهوم التمكين علي مجرد ممارسات الرعاية الإجتماعية للمرأة

بل يمتد ليشمل عناصر القوة الإقتصادية والسياسية والثقافية للتأثير في كافة مناحي التنمية (صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة، 2000 وعبد المنعم، 2016)

أهمية التمكين الإقتصادي والشمول المالي للمرأة العاملة في القطاع السياحي

1- زيادة حجم نسب مشاركة المرأة في سوق العمل، حيث يعتبر استهداف المرأة العاملة في الأنشطة السياحية قيمة مضافة للاقتصاد من حيث تنوع الإيد العاملة ونوعية العمل، مما يساعد علي مكافحة بطالة النساء ودعم المشاريع التعاونية للمرأة العاملة في القطاع السياحي غير الرسمي والعمالة الموسمية والمؤقتة، بالإضافة إلي تنمية القدرات الإنتاجية للمرأة الفقيرة في الريف الزراعي والصحراوي من خلال توفير أماكن دائمة لتسويق المنتجات اليدوية (النعمة وحسن، 2019)
2- دعم استقلالية المرأة والقدرة علي المساهمة في تحسين احوالها المعيشية والحياة الإقتصادية في المجتمع، وبالتالي الإستفادة من عائد المشاركة في التنمية (عريبي،2021)، وتحقيق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع إناثا وذكورا،هذا بالإضافة إلي القضاء علي أشكال الإستغلال والتمييز في بعض المجتمعات الريفية والنائية مثل الأجور المتدنية (المجلس القومي للمرأة،2001).
3- تعزيز قدرات المرأة في الحفاظ علي الحرف اليدوية وفرص التطور الحرفي التراثي.
4- المساهمة في القضاء علي القنوات المصرفية غير الشرعية، وتحول المنشآت الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلي القطاع الرسمي مما يساهم في تحسين مستويات النمو الإقتصادي ، وبالتالي الإستخدام الأمثل للمدخرات القومية من خلال توظيف السيولة النقدية لدي القنوات الشرعية في المشروعات التنموية، إذ تشير الدراسات إلي ان الفئات الأكثر فقرا من النساء هي الأكثر حرصا علي الإدخار بشكل آمن في حال توافر التسهيلات الميسرة ومعدلات جذابة من الفوائد (المجلس القومي للمرأة، 2014، سليمان وسلامة ،2019)
5- مكافحة فقر المرأة العاملة في القطاع السياحي وخاصة غير الرسمي، وصقل قدراتها علي إدارة المخاطر المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية، وتمكينها مالياً واقتصادياً مما يحقق رفاهية المجتمع، حيث تؤدي الزيادة في التعامل مع أجهزة

الصرف الآلي بنسبة 1% إلي زيادة قدرها 0.0082 % في الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي إلي تقليل فجوة الفقر في الدول(Williams,2017).

6- تعزيز الثقة في الإقتصاد المصري في الأسواق العالمية، نظراً لإتجاه بعض المنظمات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) للتركيز علي قضية الشمول المالي ووضع عدة معايير لمنح قروض للدول(القضاء علي اشكال التمييز والعنصرية)، فإن اهتمام الحكومة المصرية بدعم وتمكين المرأة إقتصاديا يساعدها في الحصول علي القروض والمساعدات الفنية للقيام بعمليات الإصلاح الهيكلي للإقتصاد المصري(سليمان و سلامة ،2019).

7- زيادة الحصة السوقية للبنوك، حيث إن تمثيل المرأة لنصف عدد السكان في أغلب البلاد يعمل علي تحقيق فوائد للبنوك القومية والخاصة العاملة في الدولة حال استهدافهن عند القيام بتصميم منتجات مصرفية معدة خصيصا وفقا لاحتياجاتهن ومتطلباتهن، وقد أشارت مؤسسة التمويل الدولية بربحية قطاع السيدات بالنسبة للبنوك نظراً لتميز النساء بالولاء للبنوك التي تتعامل معها حال رضاهن عن الخدمات المقدمة بالإضافة إلي التزامها بمواعيد السداد نظرا لوعيها وإدراكها بمخاطر الإقراض، كما تتسم المرأة بتأثيرها القوي علي أفراد اسرتها مما يشجع افراد الأسرة الواحدة علي فتح حسابات بالبنك الذي تتعامل معه (مؤسسة التمويل الدولية ،2017 ، مجموعة البنك الدولي، 2018) .

ركائز تحقيق التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في القطاع السياحي

يجدر الإشارة إلي ان متطلبات تحقيق الشمول والتمكين المالي للمرأة يختلف من دولة إلي اخري، بل ومن مكان لأخر داخل قطر الدولة نفسها، بناء علي مقدار الفجوة بين الجنسين والتحديات الخاصة بطبيعة السكان. ويتطلب تحقيق التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في القطاع السياحي اتباع بعض السياسات لتحسين عجلة الشمول المالي ومن أهمها:

- تبني سياسة وطنية موحدة ذات أهداف كمية لتمكين المرأة ماليا مع التركيز علي عرض القيمة المضافة من الشمول المالي للمرأة، مع ضرورة وضع آليات محددة لتعريفها بكيفية الحصول علي الخدمات المالية والإستفادة منها لتحسين ظروفها من خلال المؤتمرات والمعارض والحملات الإعلامية الموجهة وتنظيم ورش العمل بغرض تشجيع النساء علي

رفع نسب الإدخار، مع تسهيل وصولها الي مصادر التمويل المختلفة، وعدم الإعتماد علي المبادارات الفردية لدعم وتمكين المشاركة الإقتصادية للمرأة وخاصة العاملة في القطاع السياحي والأنشطة المكملة لة (النعمة وحسن، 2019)، ذلك مع الإبتكار في اللوائح التنظيمية التي تدعم الشمول المالي للمرأة بمعني قيام البنوك الحكومية ببعض الإصلاحات الهيكلية في المناطق الجغرافية ذات الطبيعة الخاصة لسكانها، من خلال التوسع في إنشاء خطوط إدارية منفصلة للمساهمة في تقديم الخدمات المصرفية بدون فروع للشرائح المستبعدة، مع التغلب علي القيود المفروضة علي المرأة فيما يتعلق بمحدودية تجميع الأصول الممتلكة، حيث يشير البنك الدولي إلي ان البنوك تفرض شروطا فيما يخص الضمانات اشد صرامة علي النساء مقارنة بالرجال في مصر، فقد بلغ معدل رفض التمويل للنساء 6% مقارنة ب 4.5 % للرجال في مصر(المجلس القومي للمرأة، 2019)، مما يساهم في تحسين الربحية وتشجيع النساء علي الإدخار والإئتمان في المجالات ذات الأهمية التجارية والسياحية من خلال تقديم العمليات الخاصة بالتمويل الصغير عوضا عن إغلاق هذه البنوك للفروع ذات الأداء الضعيف كخيار لتقليل خسائرها. بالإضافة إلي قيام البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية بإجراء بحوث ودراسات استقصائية للتعرف علي احتياجات ومتطلبات المرأة العاملة في القطاع السياحي وخاصة غيرالرسمي لتصميم خدمات مصرفية تفي بتلك المتطلبات(سليمان وسلامة، 2019).

- ومن أهم متطلبات الشمول المالي للمرأة التوسع في نقاط البيع بالتجزئة (الوكيل البنكي) نظراً لقلة عدد فروع البنوك الموجودة في بعض المحافظات وخاصة النائية، فيجب اتباع سياسات تعاقد البنوك مع بعض نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية مثل الصيدليات ومحال السوبر ماركت والبازارات لتقديم خدمات مالية مثل فتح حسابات مصرفية بسيطة والقيام بالتحويلات النقدية، مما يساهم في زيادة أعداد المستخدمين غير المتعاملين مع البنوك وخاصة النساء بشكل كبير(شنبي وبن لخضر،2019). مع ضرورة دعم المؤسسات والجمعيات الأهلية والمنظمات والأجهزة العاملة في الدولة للمساهمة في نشر دورهم لترويج الثقافة المصرفية للمرأة والتغلب علي الحاجز النفسي من التعامل مع المؤسسات المالية والمنتجات المالية المعقدة (تكلفة فتح حساب، شروط التمويل،

إجراءات السداد، كيفية استخدام مبالغ التمويل)، ورفع معدل مشاركتها في الاقتصاد الرسمي، مع تشجيع ثقافة العمل الحر وروح المبادرة لدي النساء، بالإضافة الي التوسع في تقديم البرامج المصممة خصيصا لتمويل مشارع المرأة الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر مع تشجيع منافذ التمويل البديلة (معتوق وأخرون،2021).

- كما أن التوسع في توفير وتخفيض تكاليف الدفع واتمام المعاملات المادية عبر استخدام الهواتف المحمولة، يساهم في فتح قناة أخري لتوصيل الخدمات المالية للشرائح المستبعدة ماليا(النساء والفقراء)، وقد ساهمت التكنولوجيا بشكل كبير في تسهيل وتخفيض تكاليف ومخاطر تقديم الخدمات المالية عن بعد باستخدام الهواتف النقالة(النقيرة ونور الدين، 2019). ولتشجيع التزام المؤسسات المصرفية الرسمية بالسياسات الخاصة بحماية حقوق الشرائح المستبعدة ماليا الحالية والمحتملة دور كبير في تعزيز استدامة التوسع في السوق، من خلال توعيتهم وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم قبل وبعد إجراء اي معاملة بنكية، بالإضافة إلي وضع نظام كفؤ للاستعلام الائتماني والإقراض مع ضمان حقوق الدائنين(رفاعي،2020). إذ ان اتباع الشمول المالي في اي دولة لتحسين تمكين المرأة اقتصاديا يساهم في زيادة اعداد العملاء من النساء عديمي الخبرة للتعامل مع الخدمات المالية الأكثر تعقيدا وفي حالة اتباع هذه المؤسسات لبعض الممارسات الغير اخلاقية واستغلال بعض الفراغات في الأطر القانونية يؤدي إلي عزوف النساء عن التعامل مع المؤسسات الرسمية(بن موسي، 2018) .
- هذا وتوجد حتمية لزيادة نسبة تمثيل المرأة في مجالس إدارات القطاع المصرفي وتمكين المرأة من تولي المناصب القيادية في المصارف والهيئات والأجهزة السياحية الحكومية المتعلق عملها بتمويل وإقراض المشروعات السياحية الصغيرة والمتوسطة وذلك لاطلاق الكثير من المبادرات الداعمة للمرأة ماديا وتصميم منتجات مصرفية خاصة بالمرأة(شنبي وبن لخضر،2019) .

يُستنتج مما سبق انه لتحقيق الشمول المالي للمرأة يجب ان يتوافر ثلاثة مستويات وهي إمكانية الحصول والوصول إلي الخدمات المصرفية، الإستدامة في استخدام هذه الخدمات، جودة المنتجات المصرفية الملبية لإحتياجات المرأة الفعلية.

عقبات تحقيق الشمول المالي والتمكين الإقتصادي للمرأة

علي الرغم من تضافر الجهود التي تبذلها الدولة المصرية لتسريع وتيرة تمكين المرأة إقتصاديا،إلا إنه توجد العديد من العوائق التي تحول دون تحقيق الشمول المالي للمرأة ودمج أنشطة قطاعات الأعمال السياحية الصغيرة والمتناهية الصغر التي تقوم بإنتاجها في القطاع المالي الرسمي، ومن أهم معوقات الشمول والتمكين الإقتصادي للمرأة:

- نقص البرامج الموجهة للمرأة لتثقيفها اقتصاديا عن الخدمات المالية الرسمية المتاحة، مما يؤدي إلي انخفاض درجة الوعي بالإجراءات والأمور المالية وانخفاض معدلات مشاركتها في دعم الاقتصاد الرسمي(سليمان وسلامة،2019).
- غياب الخدمات البنكية والإلكترونية في المناطق المحرومة من التنمية(المناطق الريفية النائية وبعض قري الصعيد الفقيرة)، مما يؤدي إلي اتجاه النساء إلي قنوات مصرفية غير رسمية وغير شرعية للإدخار أو الإقتراض وتعرضهم للنصب والإحتيال فضلا عن اقتناعهم بالحصول علي فوائد أعلي من القنوات غير الرسمية من تلك التي تقدمها القنوات الرسمية(النعمة وحسن، 2019).
- غياب الحافز لدي مقدمي الخدمات البنكية لإستهداف النساء نظرا لتركيزهم علي تحقيق الأرباح في الأساس، حيث تعتبر البنوك ومكاتب المؤسسات المالية السيدات وخاصة الفئة الغير مستقلة ماديا منهم بأنهم شريحة عالية المخاطر، لذلك تقتصر برامج استهدافهم علي دافع المشاركة الإجتماعية وعدم استهدافهم بشكل واضح وصريح أوتصميم خدمات مالية مبتكرة تفي بمتطلباتهم، والنظر اليهم باعتبارهم شريحة غيرمربحة حيث يتطلب استهدافهن زيادة الأعباء الخاصة بالتكاليف التي يتحملوها بهدف تثقيفهن(Holloway et al, 2017).
- القيود التنظيمية والتشريعية المتمثلة في تعقد إجراءات السداد والحصول علي تمويل، ومتطلبات الحماية من غسيل الأموال وتمويل الأرهاب، والشروط الخاصة بالضمانات التعجيزية اللازمة للحصول علي قروض للمشروعات السياحية الصغيرة ومتناهية الصغر، وارتفاع تكاليف الحصول علي الخدمات المالية وفوائدها من البنوك، وضعف إطار الحماية المالية للمستهلك، مما يؤدي إلي انخفاض مستوي ثقة النساء في

المؤسسات المالية، فضلا عن تعقيد الإجراءات الخاصة بعملية فتح حسابات مصرفية لمن لا يمتلكن دخلا رسميا(سليمان وسلامة،2019).

- سيادة بعض الأعراف الإجتماعية والعادات والتقاليد التي تحرم المرأة من العمل خارج المنزل ، أو من الإستقلال المادي وامتلاك وإدارة مشروع خاص بها، فضلا عن حرمانها من الحصول علي ميراثها في بعض المجتمعات الريفية وقري الصعيد ، هذا بالإضافة إلي أنخفاض نسبة ومستوي المتعلمين من النساء مقارنة بالذكور في هذه المجتمعات، علاوة علي ذلك قلة أعداد مستخرجي بطاقات الرقم القومي مما يُصعب من حصولهن علي التمويل اللازم وإدراجهم في القطاع الرسمي للدولة، وحتي المجتمعات التي تسمح بعمل المرأة وجد فيها هيمنة كبيرة من قبل الزوج أو الأخ أو الأبناء من الذكور علي إدارة الأنشطة المالية الخاصة بمشروعات رائدات الأعمال (درويش، 2004، Alliance for Financial Inclusion,2016)
- صعوبة حصر وإحصاء عدد النساء العاملات في القطاع السياحي والمستبعدات ماليا، حيث تركزالبنوك علي إجراء المسوحات الإستقصائية علي عملائها الذين يتمتعون بخدمات مالية بالفعل ويشملهم القطاع المصرفي في الدولة.
- القصور في استخدام الخدمات المالية الرقمية نتيجة انخفاض نسبة امتلاك المرأة للتليفونات المحمولة الذكية مقارنة بالرجال في المناطق النائية، أو عدم امتلاكها هواتف محمولة من الأساس واعتمادها علي هاتف الزوج أو الأبن أو الأب، هذا بالإضافة الي ضعف التغطية ومحدودية توزيع الشبكات الرقمية في هذه المناطق (Hussein,2020).
- قصور الجهود الحكومية الموجهة للمرأة بتوفير المعلومات اللازمة عن منافذ التمويل الرسمية عن طريق المؤسسات التابعة لها التي تقدم خدمات مالية منخفضة التكلفة(شنبي وبن لخضر،2019)
- تواجه المرأة المصرية العاملة في القطاع السياحي بعض التحديات العالمية والمحلية التي تحد من حتمية تمكين المرأة إقتصاديا، مثل العولمة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، بالإضافة إلي السياسات والقوانين الخاصة بالأحوال الشخصية وبعض المفاهيم الدينية والموروثات الثقافية السائدة الخاطئة مما يعوق من قدرتها التنافسية والعمل في الأنشطة

المتعلقة بالنشاطى السياحي، وضعف القدرة علي الأخذ بالأساليب العلمية في التفكير والإبتكار ودعم مشاركتها في عمليات صنع القرار.(نصار،2006)

- اخيراً اعتقاد بعض النساء في القري والريف بتعارض استخدام الخدمات المالية المقدمة من البنوك مع قواعد الشريعة الإسلامية حيث تشير بعض الدراسات إلي أنه تلعب الثقافة الدينية المغلوطة في مصر دور كبير في الإستبعاد المالي ل 5% من المستبعدين مالياً(علي، 2020)

جهود مصر في تحقيق الشمول المالي للمرأة والحد من الفجوة المالية بين الجنسين

وضعت مصر خطة قومية متمثلة في "الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030" مما يعرب عن توجه الحكومة المصرية لدعم المرأة بهدف تعزيز مكانتها والإستفادم من قدراتها في مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية (Nazier and Ramadan, 2016).

عام 2013 التحق البنك المركزي بعضوية التحالف الدولي للشمول المالي، تزامناً مع الإهتمام بوضع خطة عمل لدعم الشمول المالي للمرأة، وفي عام 2014 بادر البنك المركزي بتعزيز انتشار القطاع المصرفي واتساع دائرة نشاطه ليشمل المرأة في المناطق النائية عن طريق تشجيع البنوك علي فتح فروع صغيرة لها تقدم خدمات التجزئة المصرفية ، وفي عام 2016 تم إنشاء وحدة متخصصة للشمول المالي من قبل البنك المركزي المصري بهدف تعزيز الشمول المالي للسيدات المستبعدات من السوق المالي، كما شجع استخدام الخدمات المالية الرقمية بشكل ميسر والقيام بحملات اعلانية للترويج لاستخدامها وتطبيقها، من خلال توفير بيئة تكنولوجية قوية مستغلاً امتلاك عدد ليس بالقليل من النساء للهواتف الذكية (البنك المركزي المصري، 2014) وفي نفس العام اصدر المركزي قرارة بإلزام البنوك بزيادة حجم التمويل المخصص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تمتلكها النساء (البنك المركزي المصري، 2016).

أما في عام 2017 تم إنشاء المجلس القومي للمدفوعات بهدف تحقيق الشمول المالي للفئات المستبعدة ماليا وخاصة المرأة، كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين البنك المركزي والمجلس القومي للمرأة بهدف تنسيق التعاون بشأن تمكين المرأة إقتصاديا ومنحها فرصة عادلة في التعامل مع القطاع المصرفي(سليمان وسلامة،2019 و علي، 2020)، كما تم استضافة مؤتمر الشمول

المالي بمدينة شرم الشيخ للتركيز علي قدرة النساء علي الوصول للخدمات المالية (Alliance for Financial Inclusion, global policy Forum,2017). وفي عام2018 نجحت محاولة المركزي لحصر عدد الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بحسب النوع وإدراجها في قاعدة بيانات الشمول المالي من خلال إصدار تعريف للمنشآت المملوكة للمرأة أو التي تدار بواسطتها، مع اعتبار الجمعيات الأهلية والشركات المقدمة لخدمات الإقراض المتناهي الصغر وسطاء لفتح محافظ الهاتف المحمول والسداد عبر تلك المحافظ، بغرض جذب السيدات في المناطق النائية والقري للتعامل مع قطاع الأعمال المالي الرسمي في الدولة، كما قام المركزي بالإحتفال باليوم العربي للشمول المالي وشملت الفعاليات تواجد البنوك خارج فروعها في النوادي والجامعات والقري والمناطق النائية لفتح حسابات للمواطنين في اماكن تواجدهم بدون حد أدني أو مصاريف وقد نتج عن استمرار هذه الفعاليات استحواذ النساء علي 42% من إجمالي فتح حسابات ل 287 ألف محفظة الكترونية (البنك المركزي المصري، 2018).

قام البنك المركزي في 2019 بالشروع في بناء قاعدة بيانات للشمول المالي باتباع الأسس العلمية السليمة لقياس مستويات الشمول المالي للمرأة بالإرتكاز علي نظام تجميع البيانات وتصنيفها حسب النوع ، بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، هذا بالإضافة إلي إصدار اللوائح الجديدة وتوقيع عدة اتفاقيات وبروتوكولات مع الجهات الرسمية المسئولة–الهيئة العامة للرقابة المالية لتسهيل تبادل البيانات، ووزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات لبرمجة بيانات البريد المصري– لإجبار البنوك علي تقديم بياناتهم إلي البنك المركزي مصنفة حسب النوع لتقييم مدي التحسن في تخفيض الفجوة بين الجنسين في القطاع المصرفي، في هذه الفترة اصدر المركزي أيضا قواعد رقابية حول تصنيف خدمات الشمول المالي لتبسيط الإجراءات، ومساعدة القطاع المصرفي علي تصميم خدمات مصرفية منخفضة المخاطر للمرأة بشروط تخضع لأطر رقابية محددة (Alliance for Financial Inclusion, 2019)

هذا بالإضافة إلي بعض المبادرات التي قام بها المركزي لإستهداف المرأة مثل تكليف المعهد المصرفي المصري بالقيام بأنشطة التوعية المالية بالأخص للنساء لتعزيز وعيهم وتثقيفهم ماليا، إطلاق مبادرة "رواد النيل" لدعم المشاريع الناشئة التي تملكها أو تديرها النساء ، "نساء يقدن المستقبل" لمساعدة المرأة علي تولي المناصب القيادية في المستقبل، واطلاق مبادرة "حساب لكل

مواطن" التي تكفل عدم اشتراط حد أدني لفتح حساب للسيدات وتشجيع المرأة علي المشاركة في المبادرة في الأقاليم الريفية. علاوة علي جهود المركزي قامت الدولة بكافة مؤسساتها المعنية بتبني العديد من المبادرات ذات الإهتمام الخاص بالتمكين الإقتصادي للمرأة المصرية مثل مشروع المرأة المعيلة، مشروع المنح الصغيرة الذي تم تنفيذه في 4 محافظات حتي الآن، برنامج المرأة العاملة الذي يضمن تكافؤ الفرص في وحدات الجهاز الإداري في الدولة، برنامج المرأة الريفية، مركز تنمية مهارات السيدات(رفاعي،2020).

يتضح جليا مما سبق أنه علي الرغم من جهود الدولة المصرية بدعم الشمول المالي للمرأة إلا أنه بمقارنة العديد من اقتصادات المنطقة يظهر أن مؤشرات الشمول المالي لازالت منخفضة نتيجة وجود العديد من العوائق والتي منها تعقد قطاع الخدمات المصرفية في مصر وخضوعه للعديد من الجهات الرقابية المختلفة، واتسامة باللامركزية مما يؤدي إلي تعسر جمع البيانات وتسجيلها بشكل مختلف، كما أن إمتلاك الفرد لأكثر من حساب مصرفي وكثرة الحسابات المشتركة وتجمد بعضها يُصعب من الحصول علي معلومات دقيقة، بالإضافة إلي ذلك لازالت المؤسسات المالية في مصر تعاني في التخبط بين تحقيق أهدافها الإقتصادية والقيام بمسؤولياتها الإجتماعية مما يؤدي إلي تغير أولوياتها الإستثمارية بتوجيه الدعم للشمول المالي للمرأة، علاوة علي ذلك لم تتم الإشارة إلي الشمول المالي للمرأة بشكل صريح في قانون البنوك الجديد لعام 2020

الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلي اختبار مدي تأثير تطبيق السياسات الخاصة بالشمول المالي علي تحقيق التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في القطاع السياحي غير الرسمي، لذلك اشتمل مخطط البحث الإفتراضي علي الشمول المالي كمتغير مستقل بالإعتماد علي أبعاده التي حددها التحالف العالمي للشمول المالي (إتاحة الخدمات المصرفية، إستدامة استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية)، والتمكين الإقتصادي للمرأة كمتغير تابع بالإستعانة بمؤشرات قياسة كما حددتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة (القضاء علي كافة أنواع التمييز وتكافؤ الفرص في الحصول علي كافة الخدمات المصرفية ،تقليص الفجوة في ريادة الأعمال وامتلاك الحسابات

المصرفية،الاستقلال الإقتصادي،محو الأمية المالية، المساواة والمشاركة في سوق العمل مع استدامة الدخل وسبل العيش) .

هذا وقد تم الإعتماد علي البيانات الثانوية المتمثلة في الدراسات السابقة التي تناولت أثر الشمول المالي علي تمكين المرأة، بينما اقتصر الحصول علي البيانات الأولية اللازمة من خلال تصميم استمارة استقصاء تم إعدادها وتطوير العبارات الخاصة بها بالإستعانة بالمقاييس التي حددها التحالف العالمي للشمول المالي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وتوجيهها إلي السيدات العاملات في مجال الحرف التراثية، وقد تم التركيز علي الشريحة العمرية ممن تزيد أعمارهن عن 18 عام لمن لهم الحق في التعامل مع كافة الخدمات المصرفيه التي تقدمها البنوك، وقد تم توزيع الإستمارات علي 223 سيدة وبعد تجميع الإستمارات ومراجعتها بلغ عدد الإستمارات الصحيحة 204 موزعين علي عدة مناطق مختلفة(الفيوم:قرية تونس، القاهرة: منطقة الفسطاط،، سيوة، سوهاج:قرية أخميم ، قنا:فرشوط)، والجدير بالذكر أنه قد تم تصميم قائمة الإستقصاء طبقا لمقياس (Likert)الخماسي المتدرج لتحديد إجابات أفراد العينة، بحيث تتراوح أوزان الإجابات من موافق تماما (5)إلى موافق (4)وإلى حد ما (3)إلى غير موافق (2)إلى غير موافق تماما (1)، وذلك طبقا لطبيعة كل مجال من مجالات الإستبيان مما يمكن الحصول على بيانات متصلة ولضمان إحداث توزيع طبيعي للبيانات حتى تقبل تطبيق الأساليب الإحصائية عليها. وهناك عدة تساؤلات تم طرحها في الدراسة وهي:

1-إلي اي مدي توجد علاقة ارتباط بين أبعاد الشمول المالي وتمكين المرأة في القطاع السياحي ؟

2-ما هي المتطلبات الخاصة بتعزيز دور الشمول المالي للمرأة في تعظيم إمكانات السياحة التمكينية للمرأة؟

وقد اعتمدت الدراسة علي فرضين أساسين مفادهما

"توجد علاقة ا ذات دلالة إحصائية بين تعزيز مستويات الشمول المالي والتمكين الإقتصادي للمرأة"

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائق تطبيق أبعاد الشمول المالي ومدي مساهمته في تمكين المرأة العاملة في القطاع السياحي غير الرسمي اقتصاديًا.

*** صدق وثبات أداة الدراسة:**

أولًا. الصدق:

لحساب صدق أداة الدراسة تم حساب صدق الاتساق الداخلي بين درجة كل عبارة والمحور الذي تنتمي له، وبين درجة كل محور من محاور الإستبانة والدرجة الكلية لها، وذلك بالتطبيق على عينة استطلاعية قدرها (30) مبحوث، وقد جاءت النتائج على النحو التالي:

جدول (1) صدق الاتساق الداخلي بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي له، وبين درجة كل محور والدرجة الكلية للإستبانة

(ن= 30 مبحوث)

المحور الأول: إتاحة الخدمات المالية والمصرفية		المحور الثاني: استخدام واستدامة الخدمات المالية		المحور الثالث: جودة الخدمات المالية		المحور الرابع: التمكين الاقتصادي للمرأة	
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
1	**0.47	1	*0.40	1	**0.85	1	*0.36
2	**0.91	2	**0.96	2	**0.98	2	**0.93
3	**0.71	3	**0.97	3	**0.98	3	**0.98
4	**0.91	4	**0.72	4	**0.66	4	**0.66
5	**0.38	5	**0.57	5	**0.47	5	**0.66
		6	*0.37	6	**0.81	6	**0.36
		7	*0.37			7	**0.69
		8	*0.37			8	**0.67
		9	**0.52				
ارتباط درجة	**0.75	ارتباط درجة	**0.92	ارتباط درجة	**0.93	ارتباط درجة	**0.74

(*) دال عند مستوى 0.05 (**) دال عند مستوى 0.01

يتضح من نتائج الجدول السابق:

جميع معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي له، جاءت دالة عند مستويات (0.01، 0.05)، وهو ما يشير إلى تمتع العبارات بصدق الاتساق الداخلي الملائم.

كما بلغت معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية للإستبانة ككل نحو (0.75) بالنسبة لمعامل الارتباط بين درجة المحور الأول (إتاحة الخدمات المالية والمصرفية) والدرجة الكلية للإستبانة، ونحو (0.92) بالنسبة لمعامل الارتباط بين درجة المحور الثاني (استخدام واستدامة الخدمات المالية) والدرجة الكلية للإستبانة، و(0.93) بالنسبة لمعامل الارتباط بين درجة المحور الثالث (جودة الخدمات المالية) والدرجة الكلية للإستبانة، و(0.74) بالنسبة لمعامل الارتباط بين درجة المحور الرابع (التمكين الاقتصادي للمرأة) والدرجة الكلية للإستبانة، وجميعها معاملات ارتباط دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01)؛ **مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي للإستبانة بمحاورها المختلفة**.

* **الثبات:** تم حساب ثبات الاستبيان باستخدام (معامل إلفا كرونباخ)، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (2) قيم الثبات لمهارات التحدث ككل وكل مهارة منفردة

أداة الدراسة	عدد العبارات	معامل ألفا
الإستبانة ككل	**28**	**0.83** **
إتاحة الخدمات المالية والمصرفية	**5**	**0.82** **
استخدام واستدامة الخدمات المالية	**9**	**0.84** **
جودة الخدمات المالية	**6**	**0.78** **
التمكين الاقتصادي للمرأة	**8**	**0.80** **

(**) دال عند مستوى 0.01

يتضح من نتائج الجدول السابق:

أن جميع معاملات الثبات وفق (معامل إلفا كرونباخ) للاستبيان، جاءت دالة عند مستوى 0.01؛ مما يشير إلى تمتع الأداة بثبات مرتفع.

المعاملات الإحصائية المستخدمة

* أولًا. توصيف عينة الدراسة:

جدول رقم (3) يوضح توصيف متغيرات عينة الدراسة

متغيرات عينة الدراسة		التكرار	النسبة %
الفئة العمرية	من 18 لأقل من 29 سنة	19	%9.3
	من 29 سنة لأقل من 40 سنة	127	%62.3
	من 40 سنة لأقل من 50 سنة	52	%25.5
	من 50 سنة فأكثر	6	%2.9
	الإجمالي	204	%100
المؤهل العلمي	بدون مؤهل	97	%47.5
	شهادة محو أمية	41	%46.1
	مؤهل متوسط	38	%18.6
	مؤهل عالي	28	%13.7
	الإجمالي	204	%100
تمتلكين بطاقة صراف آلي	نعم	27	%13.2
	لا	177	%86.8
	الإجمالي	204	%100
لديك حساب مصرفي شخصي أو مشترك في أي مؤسسة مالية	نعم	43	%21.1
	لا	161	%78.9
	الإجمالي	204	%100

يتضح من الجدول: أن جميع المتغيرات التي في ضوئها جمع بيانات الدراسة قد تم تمثيلها، بمختلف الفئات بداية من متغير الفئة العمرية والذي احتلت فيه فئة (من 29سة لأقل من 40 سنة) الترتيب الأول، وكذلك متغير المؤهل العلمي والذي جاءت فئة (بدون مؤهل) فيه في الترتيب الأول، ثم متغير امتلاك بطاقة صراف آلي، حيث كانت النسبة الأغلب من عينة البحث لا يملكون بطاقة صراف آلي، وكذلك الأمر بالنسبة لمتغير امتلاك حساب مصرفي شخصي أو مشترك في أي مؤسسة مالية؛ حيث كان الأغلب من النساء عينة البحث لا يملكون أي حساب مصرفي شخصي.

ثانيًا. النتائج العامة للدراسة وتفسيراتها:

أ) النتائج الخاصة بالشمول المالي:

جدول (4) يوضح التكرار والمتوسط والوزن النسبي والنسبة المئوية والترتيب للشمول المالي بأبعاده المختلفة

	العبارات	العينة الكلية							
		التكرار					المتوسط	الوزن النسبي	النسبة المئوية	الترتيب
		أتفق تمامًا	أتفق	إلى حد ما	لا أتفق	لا أتفق تمامًا				
الخدمات المالية والمصرفية	يوجد في نطاق منطقة سكنك أو عملك عدد كاف من الفروع بنكية أو ماكينات الصراف الآلية بما يسمح الوصول إلي الخدمات المالية	133	53	0	8	10	4.42	903	88.5	6
	توصف تغطية البنوك وماكينات الصرف الآلي بالقريبة	77	0	109	0	18	3.57	730	71.6	15
	التوسع في تقديم كافة العمليات الإلكترونية يسهل من الوصول للخدمات المصرفية	105	35	43	18	3	4.08	833	81.7	9
	توافر خدمات مالية الكترونية عبر التليفونات المحمولة ساعدك علي القيام بأي عمليات مصرفية خلال السنة الماضية	49	17	1	11	126	2.27	464	45.5	17
	كلما اتسم الموقع الإلكتروني للبنك بسهولة التصفح ساهم ذلك في الوصول للخدمات المالية	162	16	4	17	5	4.53	925	90.7	4
	إجمالي البعد						3.77	2952	75.5	الثالث

استخدام واستدامة الخدمات المالية	تعيق الإجراءات الرسمية من عملية فتح حساب بنكي	160	0	13	26	5	4.39	896	87.8	7
	تؤثر تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي والرسوم المصرفية علي استخدام الخدمات المصرفية	22	45	16	92	29	2.70	551	54.0	16
	يؤثر مستوي التعليم علي استخدام الخدمات المصرفية والتعامل مع المؤسسات المالية الرسمية	97	42	33	21	11	3.94	805	78.9	11
	يعد الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية أفضل مصدر لتمويل المشروعات	15	8	5	6	170	1.49	304	29.8	20
	يؤدي التخوف من مع عدم الوفاء بسداد قيمة أقساط القرض في المواعيد المستحقة إلي العزوف عن التعامل مع البنوك	110	28	41	20	5	4.06	830	81.4	10
	توجد شبهة حرماينة في التعامل مع البنوك	101	23	2	73	5	3.69	754	73.9	13
	يؤدي ارتفاع نسبة الفائدة علي القروض إلي تفضيل اللجوء إلي أحد المؤسسات الغير رسمية أو المعارف للحصول علي الأموال اللازمة للتوسع في النشاط التجاري	110	13	45	31	5	3.94	804	78.8	12
	يساهم التثقيف المالي ومحو الأمية المالية في التشجيع علي التعامل مع البنوك	164	26	12	1	1	4.72	963	94.4	3
	يعد التعامل النقدي باليد أأمن	160	10	1	8	25	4.33	884	86.7	8

	من التحويلات المالية عبر البنك أو الهاتف المحمول								
	إجمالي البعد							3.69	6791	%74	الثاني
جودة الخدمات المالية	تميز الخدمات المصرفية يساهم في التشجيع علي التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية في الدولة	66	94	13	7	24	3.83	783	76.8	13
	تصميم منتجات مالية تناسب احتياجاتك خصيصا يساعد علي استمرارية تعاملك مع المؤسسات المالية الرسمية	187	5	1	3	8	4.76	972	95.3	2
	تساهم قدرة المؤسسة المالية الرسمية العالية في الاستجابة المرنة لحاجات العملاء في تفضيل التعامل معها بشكل أكبر من المؤسسات الغير رسمية	200	3	1	0	0	4.97	1015	99.5	1
	قيام موظف البنك بتقديم كافة المعلومات اللازمة عن الخدمات البنكية المقدمة يساعد علي تشجيع التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية في الدولة	163	3	22	11	5	4.50	920	90.2	5
	تشعر بالثقة التامة تجاه شفافية مؤدو الخدمات البنكية فيما يخص تقديم المساعدة لاتخاذ القرار المصرفي الصائب	24	8	26	65	81	2.16	441	43.2	18
	لدي شعور بالأمان عند التعامل مع البنوك	28	2	31	9	134	1.92	393	38.5	19
	إجمالي البعد						3.69	4524	73.9	الرابع

	%			
مرتفعة	74.4 %	14267	3.71	الإجمالي

يتضح من الجدول:

* أن النسب المئوية للشمول المالي بأبعاده المختلفة تراوحت ما بين (99.5: 29.8)؛ حيث جاءت عبارة (تساهم قدرة المؤسسة المالية الرسمية العالية في الاستجابة المرنة لحاجات العملاء في تفضيل التعامل معها بشكل أكبر من المؤسسات الغير رسمية) في الترتيب الأول، فيما جاءت عبارة (يعد الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية أفضل مصدر لتمويل المشروعات) في الترتيب الأخير.

وعلى صعيد الأبعاد جاء مؤشر (الخدمات المالية والمصرفية) في الترتيب الأول، يليه مؤشر (استخدام واستدامة الخدمات المالية)، وفي الترتيب الأخير جاء مؤشر (الخدمات المالية والمصرفية).

* وعكست قيمة المتوسط الإجمالية (3.71)، والدرجة الكلية والنسبة المئوية الإجمالية للجدول السابق والمقدرة بنحو (74.4) أهمية تطبيق الشمول المالي بأبعاده المختلفة من وجهة نظر عينة البحث من السيدات، ولكن مع إبداء العينة لبعض التحفظات والتخوفات من بعض الأمور المرتبطة بإجراءات الشمول المالي والمتمثلة في بعض العبارات التي عبرت عنها العينة وتمثلت في:

- يعد الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية أفضل مصدر لتمويل المشروعات.
- لدي شعور بالأمان عند التعامل مع البنوك.
- تشعر بالثقة التامة تجاه شفافية مؤدو الخدمات البنكية فيما يخص تقديم المساعدة لاتخاذ القرار المصرفي الصائب.
- توافر خدمات مالية الكترونية عبر التليفونات المحمولة ساعدك علي القيام بأي عمليات مصرفية خلال السنة الماضية.

وحظيت هذه العبارات بدرجة رفض كبيرة من قبل عينة البحث، وجاءت في ترتيب متأخر، وهو ما يعكس وجود بعض القصور فيما يخص هذه النقاط يحتاج لتعزيز وتبني سياسة مالية يمكن من خلالها تغيير هذه النظرة لدى السيدات العاملات في القطاع السياحي.

ب) النتائج الخاصة بالتمكين الاقتصادي للمرأة:

جدول (5) يوضح التكرار والمتوسط والوزن النسبي والنسبة المئوية والترتيب للتمكين الاقتصادي للمرأة

العبارة	العينة الكلية							
	التكرار					المتوسط	الوزن النسبي	النسبة المئوية	الترتيب
	موافق تمامًا	موافق	متوسطة	غير موافق	غير موافق تمامًا				
إتاحة خدمات مالية مصممة خصيصا لاحتياجات المرأة العاملة يساعد في استقلالها ماديا بعيدا عن التسلط الأسري الذكوري وزيادة القدرة علي التحكم في المصادر المالية والتصرف بحرية في إدارة المشروع	191	11	1	1	0	4.92	1004	98.4	1
توصف الشروط الخاصة بالضمانات اللازمة للحصول علي قروض المشروعات السياحية الصغيرة ومتناهية الصغر بالتعجيزية	189	0	0	13	2	4.76	973	95.4	2
إتاحة تركيبة متكاملة من الخدمات المالية بأسعار ملائمة يؤدي إلي التوسع في نشاطك الاقتصادي	177	0	0	0	27	4.47	912	89.4	3
امتلاك حساب مصرفي شخصي أو مشترك في أي مؤسسة	103	60	12	18	11	4.10	838	82.2	4

مالية رسمية يساهم في حماية المدخرات وإدارة الأموال بشكل أفضل								
تفعيل الاتفاقيات الخاصة بالقضاء علي التمييز ضد المرأة يساهم في استقلال المرأة ماديا	20	46	116	10	12	3.25	664	65.1	5
يحرص البنك علي تحقيق العدالة في التعامل بين كافة أنواع العملاء	52	18	9	4	121	2.39	488	47.8	6
تقوم مؤسسات الدولة المصرفية الرسمية وغير الرسمية بورش عمل للتعريف بأهمية تعامل الفئات المستبعدة ماليا مع المؤسسات الرسمية المالية في الدولة وإجراءات التعامل مع البنوك	3	0	0	0	201	1.05	216	21.2	7
يوفر البنك خدمات بنكية مصممة خصيصا لاحتياجات النساء العاملات في القطاعات غير الرسمية بالدولة	1	1	1	1	200	1.04	214	21.0	8
						3.24	5309	%65	متوسطة

يتضح من الجدول:

* أن النسب المئوية للتمكين الاقتصادي للمرأة تراوحت ما بين (99.5: 21%)؛ حيث جاءت عبارة (إتاحة خدمات مالية مصممة خصيصا لاحتياجات المرأة العاملة يساعد في استقلالها ماديا بعيدا عن التسلط الأسري الذكوري وزيادة القدرة علي التحكم في المصادر المالية والتصرف بحرية في إدارة المشروع) في الترتيب الأول، فيما جاءت عبارة (يوفر البنك خدمات بنكية مصممة خصيصا لاحتياجات النساء العاملات في القطاعات غير الرسمية بالدولة) في الترتيب الأخير.

* وعكست قيمة المتوسط الإجمالية (3.24)، والدرجة الكلية والنسبة المئوية الإجمالية للجدول السابق والمقدرة بنحو (65%) أن نسبة التمكين الاقتصادي للمرأة جاءت متوسطة من وجهة نظر عينة البحث، وقد يرجع السبب في ذلك لبعض الأمور التي عبرت عنها السيدات عينة البحث من خلال العبارات التي جاءت في ترتيب متأخر ولم تحظى بموافقة العينة على مضمونها؛ مما يعني غيابها ووجود قصور فيها، وهذه العبارات هي:

- يحرص البنك علي تحقيق العدالة في التعامل بين كافة أنواع العملاء.
- تقوم مؤسسات الدولة المصرفية الرسمية وغير الرسمية بورش عمل للتعريف بأهمية تعامل الفئات المستبعدة ماليا مع المؤسسات الرسمية المالية في الدولة وإجراءات التعامل مع البنوك.
- يوفر البنك خدمات بنكية مصممة خصيصا لاحتياجات النساء العاملات في القطاعات غير الرسمية بالدولة.

ثالثًا. نتائج اختبار فروض الدراسة:

* **التحقق من الفرض الأول:**

- **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعزيز مستويات الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة.**

جدول (6)

يوضح معاملات الارتباط بين تعزيز مستويات الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة

المتغيرات		التمكين الاقتصادي للمرأة		
		قيمة ر	مستوى الدلالة	نوع الدلالة
مؤشرات الشمول المالي	إتاحة الخدمات المصرفية	**0.93** **	0.01	دال إحصائيًا
	استدامة استخدام الخدمات المالية	**0.92** **	0.01	دال إحصائيًا
	جودة الخدمات المالية	**0.90** **	0.01	دال إحصائيًا
الشمول المالي ككل		**0.91** **	0.01	دال إحصائيًا

يتبين من الجدول:

تحقق الفرض، حيث ثبت وجود علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين تعزيز مستويات الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة، بمعنى أنه كلما ذادت مستويات تعزيز الشمول المالي زاد التمكين الاقتصادي للمرأة.

وجاءت العلاقة دالة عند مستوى (0.01) وبدرجة ارتباط قوية ومرتفعة بين كل من المؤشر الأول وتمكين المرأة، والمؤشر الثاني والثالث والتمكين الاقتصادي للمرأة، وكذلك الشمول المالي ككل والتمكين الاقتصادي للمرأة.

*** التحقق من الفرض الثاني:**

- **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائق تطبيق أبعاد الشمول المالي ومدي مساهمته في تمكين المرأة العاملة في القطاع السياحي غير الرسمي اقتصاديًا.**

جدول (7)

يوضح معاملات الارتباط بين عوائق تطبيق أبعاد الشمول المالي ومدي مساهمته في تمكين المرأة العاملة في القطاع السياحي غير الرسمي اقتصاديًا

المتغيرات	التمكين الاقتصادي للمرأة		
	قيمة ر	مستوى الدلالة	نوع الدلالة
عوائق تطبيق أبعاد الشمول المالي	**-0.48****	0.01	**دال إحصائيًا**

يتبين من الجدول:

تحقق الفرض، حيث ثبت وجود علاقة ارتباطية عكسية ذات دلالة إحصائية بين عوائق تطبيق أبعاد الشمول المالي ومدي مساهمته في تمكين المرأة العاملة في القطاع السياحي غير الرسمي اقتصاديًا؛ مما يعني أنه كلما زادت معوقات تطبيق الشمول المالي كلما قل تمكين المرأة العاملة في القطاع السياحي غير الرسمي.

نتائج الدراسة وتوصياتها

تعاني النساء من الحرمان من الخدمات المالية والمصرفية لعدة اسباب منها البيئة المحيطة الداعمة المتمثلة في الثقافة والبنية التحتية من جهة وهي عوامل مؤثرة علي النساء، وعدم إلمام النساء بديناميكية السوق والقدرة علي التأثير فيه وعدم امتلاكهن لقدرات الحوكمة الإقتصادية، بالإضافة إلي الجهل المالي، وصعوبة الوصول للمناطق الريفية، انتشار الاقتصاد غير الرسمي في الأوساط الأكثر فقرا، التكاليف المرتفعة للحصول علي الخدمات المصرفية، وطبيعة التمويل التي تحتاج إلي ضمانات وتفاعلات انسانية من جهة أخري وكل ذلك يمثل عقبة أمام الشمول المالي للمرأة.

علي الرغم من ان البنوك هي الكيان المتحكم في القطاع المصرفي في مصر بشكل كبير، ومن دعم الدولة لتحقيق الشمول المالي إلا انه لم تنجح البنوك والسياسات المصرفية في خدمة

السيدات في القطاع السياحي اللاتي ترتفع نسبتهن الخاصة بالاستبعاد المالي. هذا وتحتاج النساء العاملات في القطاع السياحي غير الرسمي إلي تيسيرات للحصول علي التمويل اللازم لمشروعاتهم بشكل أكثر أمانا وبسبل مجدية سواء علي الجانب التنظيمي أو التشريعي لزيادة الطلب علي الإئتمان والتعامل مع القطاع المصرفي الرسمي، وقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من التوصيات التي من شأنها دعم الشمول المالي لتعظيم دوره في زيادة القدرات التمكينية للسياحة لتمكين المرأة:

أ- التوسع في إتاحة الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك الموجهة للمرأة في مصر، علي أن يتم تصنيف هذه الخدمات وفق طبيعة النشاط، مع إعطاء الأولوية للمشروعات السياحية والخدمية المكملة للنشاط السياحي التي تمتلكها السيدات بشكل أكبر،الأمر الذي من شأنه تسهيل الإنتقال من القطاع غير الرسمي إلي القطاع الرسمي.

ب-قيام البنوك التجارية المصرية بتخصيص إدارة مستقلة لخدمة السيدات العاملات في القطاع السياحي بمختلف أنشطته علي غرار وحدات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ت-اعتماد البنوك علي الإستراتيجيات القائمة علي التعرف علي متطلبات النساء المالية العاملات في مجال الأعمال السياحي غير الرسمي وذلك بإجراء الدراسات والمسوحات لتلبية هذه الإحتياجات بما يتناسب مع الواقع الإجتماعي ولإقتصادي وقيم المجتمع المحلي التي تختلف من محافظة إلي أخري، مع ضرورة إلزام البنوك بحصر وتقديم بياناتهم مصنفة وفقا للنوع وتقديمها للبنك المركزي لتسهيل حصر نسبة مشاركة المرأة في النظام المصرفي الرسمي للدولة، مع الإسترشاد بنتائج الدراسات التي يقوم بها المركزي فيما يخص البحوث التسويقية الخاصة بالعميلات الحاليات والمحتملات.

ث-تقديم خدمات تمويلية أكثر يسرا من حيث التكلفة والإجراءات وتخيفض الفوائد علي القروض ومنحها بدون ضمانات أو بالضمانات التقليدية المنقولة.

ج- تدريب الموظفين في البنوك علي التعامل الإحترافي مع المرأة وفهم سيكولوجية المرأة التي عادة ما تتسم بطرح الكثير من التساؤلات للتأكد من كافة المخاطر التي قد تواجهها عند إتخاذ أي قرار مصرفي ، كما تتسم المرأة بالتردد أحيانا نتيجة القلق من الإقبال علي الإقتراض من المؤسسات الرسمية في الدولة، قد أوضحت الدراسة أن المرأة تستغرق

وقت يعادل ثلاثة عملاء من الرجال مما يؤثر علي إنجاز موظفي البنوك وشعورهم بالضجر الأمر الذي يستلزم تخصيص موظفين حاصلين علي دورات تدريبية مؤهلة للتعامل رائدات الأعمال.

ح- تعزيز الوعي المالي للمرأة بالإعتماد علي كلا من وسائل الإعلام التقليدية والحديثة – تطبيقات الهواتف المحمولة ووسائل التواصل الإجتماعي- علي أن يتم تصميم رسائل إعلانية موجهة للمرأة بعينها وتقديم معلومات مصرفية ومالية مبسطة بكيفية الإستفادة من الخدمات المالية في التوسع في الأعمال بما يتناسب مع كافة المستويات التعليمية.

خ- زيادة إطلاق المبادرات التي تستهدف تعزيز الشمول المالي للمرأة، خاصة في المناطق الريفية والنائية التي يغلب عليها النشاط السياحي، مثل القيام بزيارات ميدانية وورش عمل لتشجيع السيدات علي فتح حسابات مصرفية في أماكنهن ،وإتاحة فرص الإقتراض لكافة المستفيدات من المبادرة، وتعريفهم بكيفية استخدام خدمات البنوك عبر الهواتف المحمولة، مع تقديم حزمة من الحوافز لرائدات الأعمال في الأنشطة السياحية مثل مشاركة منتجاتهم في المعارض المحلية والدولية، مع تقديم فرص تدريبية بالتعاون مع معاهد التدريب المتخصصة لمساعدتهن في إدارة مشاريعهن.

د- يجب علي البنك المركزي المصري التوجه بأعمالة نحو الإبتكار لدعم المرأة وتمكينها إقتصاديا كقيامة بمنح ترخيص لبنك أو أكثر ليكون بنك المرأة المصرية لخدمة وأستهداف السيدات العاملات في كافة الأنشطة وعلي رأسها الأنشطة السياحية نظرا لأهميتها في دعم الإقتصاد المصري.

ذ- قيام البنك المركزي بوضع خطة عمل محددة الأهداف لدمج المرأة العاملة في القطاع السياحي غير الرسمي وكافة الأنشطة الخدمية المتصلة به بحيث تكون هذه الأهداف قابلة للقياس والمراجعة والتقييم ومحددة بإطار زمني.

ر- إدراج التثقيف المالي في مراحل التعليم الخاص بمدارس السياحة والفنادق بنظامي الثلاث والخمس سنوات، وكليات ومعاهد السياحة والفنادق في مختلف المحافظات المصرية ضمن الإستراتيجية الوطنية للتثقيف المالي في مصر، لنشر المعرفة المالية وتصحيح الصورة الذهنية عن التعاملات المصرفية للتخلص من الثقافة السائدة بالتخوف من التعامل مع المؤسسات الرسمية أو شبهة هذه التعاملات بما يخالف الأصول الدينية،

مما يساهم في توسيع الشمول المالي بين مختلف الشرائح المستبعدة ماليا(الشباب– النساء).

ز– التوسع في تمويل المشروعات السياحية الصغيرة والمتوسطة التي تقودها المرأة.

س– تحسين البنية التحتية للقطاع المصرفي من خلال مراعاة البنوك للتوزيع الجغرافي الملائم لفروع البنوك وماكينات الصرف الآلي ومكاتب للإستعلام الائتماني وحماية حقوق الدائنين في المناطق النائية والريفية وقري الصعيد التي يغلب عليها الأنشطة الخدمية المتصلة بالعمل السياحي.

ش– ضرورة توفير قاعدة بيانات إحصائية دقيقة عن مناطق تركز الأنشطة السياحية والحرف التراثية التي تعمل بها النساء وتقديم الدعم لهم مما يساهم في شمولهم عبر مشروعات تنموية داخل الإطار الرسمي للدولة.

ص– إفساح المجال للمؤسسات غير المصرفية الرسمية مثل منظمات المجتمع المدني بجانب البنوك في تقديم الدعم المالي للمرأة العاملة في القطاع السياحي غير الرسمي من خلال منح التمويل(قروض قصيرة الأجل) بشروط أكثر توافقاً لإحتياجات النساء اصحاب المشاريع السياحية، والجدير بالذكر في هذا المجال أنه تم تشجيع الدولة لإنشاءحوالي 450 مؤسسة للتمويل متناهي الصغر بالإضافة إلي 400 جمعية أهلية (المركز المصري للدراسات الإقتصادية ،2021)، إلا ان هذا القطاع مازال في حاجة إلي مزيد من الإمكانيات لمساهمته في تحقيق التنمية الإقتصادية بمشاركة المرأة

المراجع

أولا المراجع باللغة العربية :–

- البنك المركزي المصري.(2014)، الكتاب الدوري بشأن تعليمات فتح فروع صغيرة للبنوك ومتوسطي الدخل، البنك المركزي، خطابات دورية.
- البنك المركزي المصري.(2016)، الكتاب الدوري بشأن تشجيع البنوك علي منح القروض والتسهيلات الإئتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، البنك المركزي، خطابات دورية.

- البنك المركزي المصري.(2018)، الكتاب الدوري بشأن اليوم العربي للشمول المالي، خطابات دورية، 12 أبريل.
- النعمة، نغم و حسن، أحمد.(2019) ، دور الشمول المالي في الدعم المالي للمرأة في العراق، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك ،المجلد 11 العدد 2، ص ص 19-26.
- النقيرة،أحمد محمود ونور الدين، أحمد محمد.(2019)، دور الشمول المالي في تعزيز مستوي ثقة العملاء في الخدمات المصرفية:دراسة تطبيقية علي العملاء بمنطقة وسط الدلتا، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، المجلد 49 العدد 2، ص ص 429-502.
- المجلس القومي للمرأة، المرأة في مصر ،التقرير الأول، القاهرة، 2001.
- المجلس القومي للمرأة، التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية بيكين 20+ ،القاهرة ،2014 ،ص ص28-29.
- المجلس القومي للمرأة. (2019)، التقرير السنوي 2018 الصادر من مرصد المرأة المصرية في مجالس الإدارات.
- المركز المصري للدراسات الإقتصادية.(2021)، كتيب الإحصاءات(الإحصاءات الإقتصادية لمصر 2021)، العدد 14.
- بن موسي،محمد.(2018)، أثر المعرفة ومحو الأمية المالية علي مستوي الشمول المالي في العالم خلال عام 2017، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 8 العدد 15 مكرر ،ص ص 34-60.
- بوتبينة، حدة.(2018)، ابعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية:بحث استطلاعي لأراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية، عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الأول، مجلة دراسات محاسبية ومالية تصدر عن المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية،ص ص8-11.
- درويش، رمضان محمد.(2004)، واقع المرأة المصرية ودورها التشاركي في عملية التنمية، المؤتمرالسنوي الرابع والثلاثون لقضايا والسكان والتنمية، المركز الديموجرافي، القاهرة،ص 11.

- رفاعي، وليد أحمد.(2020)، العوامل المؤثرة علي الطلب في الشمول المالي في الإقتصاد المصري للفترة ما بين 2004-2018، المؤتمر العلمي الخامس لشباب الباحثين، جامعة سوهاج، ص ص3-35.
- سليمان، ياسمين عمرو وسلامة، آية عصام. (2019)، دور القطاع المصرفي في دعم الشمول المالي للمرأة:دراسة حالة البنوك المركزية وبعض البنوك التجارية في مصر والأردن ولبنان خلال الفترة (2011-2019)، إدارة البحوث والتوعية، المعهد المصرفي المصري، ص ص1-8
- شنبي، صورية و بن لخضر، السعيد. (2019)، اهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية- تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية- ،مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 4 العدد 1، ص ص 104-129.
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.(2000)، مدخل سياسات النوع الإجتماعي، مكتب غرب آسيا، ص ص 63-64.
- صندوق النقد العربي.(2017) نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي.
- عبد المنعم، فايزة محمد. (2016)، دور الجمعيات الأهلية النسائية في تمكين المرأة المصرية: دراسة تحليلية لبعض النماذج، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، الجزائر، المجلد 3 العدد ،2 ص ص 9-32.
- عجور، حنين محمد و الشرفا، ياسر عبد طه. (2019)، دور الإشتمال المالي لدي المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية لدي العملاء- دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، Global Journal of Economics and Business،المجلد 6 العدد 1، ص ص 1-18.
- علي، السيد صلاح الدين. (2020)، الشمول المالي وأهميته الإقتصادية(في ضوء المستفاد من الأدلة التطبيقية مع الإشارة لحالة الشمول المالي في مصر، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، العدد 35 المجلد الرابع ، ص ص 236-311.
- عريبي، أسماء بن قطاف. (2021)، تقييم مساهمة مؤسسات دعم ريادة الأعمال في التمكين الإقتصادي للمرأة في الجزائر-مشاريع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر نموذجا-، مجلة نور للدراسات الإقتصادية،المجلد 6 العدد 1، ص ص 207-209.

- مجموعة البنك الدولي، واشنطن. (2018)، دراسة التمكين الإقتصادي للمرأة، واشنطن.
- معتوق، سهير محمود و علي، ايمان حسن و سيد، هناء محمود. (2021)، تقدير تأثير الشمول المالي على السياسة النقدية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان كلية التجارة وإدارة الأعمال ،المجلد 35- العدد 1، ص ص 143-163 .
- مؤسسة التمويل الدولية.(2017)، حلول فريدة لرائدات الأعمال، دراسة حالة : بنك فلسطين يدعم الإقتصاد والمنشآت المملوكة قبل النساء، ص6.
- نصار، هبة.(2006)، التمكين الإقتصادي للمرأة طريق للتقليل من الفقر، المؤتمر السادس للمجلس القومي للمرأة، القاهرة، ص ص11-12.

ثانيا المراجع باللغة الإنجليزية:-

- Abel, S., Mutandwa, L., and Le Roux,P.(2018), A Review of Determinants of Financial Inclusion: International Journal of Economics and Financial Issues, Vol 8, Issue 3, pp 1-8.
- Alliance for Financial Inclusion (AFI).(2016), Policy Frameworks to Support Women's Financial Inclusion, Kuala Lumpur, Malaysia, pp 7-9.
- Alliance for Financial Inclusion.(2017), Outcome Statement on the 2017 AFI Global Policy Forum (GPF) 13-15 september, Sharm El Sheikh, Egypt.
- Alliance for Financial Inclusion (AFI).(2019), Integrating Gender and Women's Financial Inclusion Into The central Bank of Egypt's (CBE) Frame work.
- Attia, H. and Besons, c.(2018), Digital Financial Services: payment aspects for financial inclusion in the Arab Region,, working Paper ,Arab Monetary Funds, p.11.
- CGAP & Arab Monetary. (2017), Financial Inclusion Measurement in the Arab World , Working Paper, CGAP, January.

- Garg, S. and Agarwal, P. (2104) Financial Inclusion in India- a review of initiatives and achievements-, Journal of Business and Management, Vol 16, Issue 6, pp 52-61.
- Global Findex Database, The World Bank, 2017.
- Global Gender Gap Report, March 2021,Insight Report, World Economic Forum
- GPFI. (2016), G20, Basic Set of Financial Inclusion Indicators.
- Hassan, F. (2018), How Individual's Characteristics Influence Financial Inclusion: evidence from MENAP, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol 11, Issue 4, pp 19-21.
- Holloway, K and Niazi, Z and Rouse, R. (2017), Women's Economic Empowerment Through Financial Inclusion: A Review of Existing Evidence and Remaining Knowledge Gaps, Financial Inclusion Program, IPA, pp 4-6.
- Hussein, H. (2020), The Impact of Financial Technology on Financial Inclusion: The Case of Egypt, IOSR Journal of Economics and Finance, Volume 11, Issue 6 Ser. II ,PP 35-51
- Khalil, A.F. (2016), Mechanisms of financial inclusion toward access to financial services, Journal of the union of Arab banks, vol(23), issue 3, ,pp. 22-27.
- Mohamed, M. (2017), Enhancing Financial inclusiveness by reducing cash trading, Unpublished study, the central Bank of Iraq, p.3.
- Nazier, H. and Ramadan, R. (2016), Women's Participation in Labor Market in Egypt: constraints and opportunities, Economic Research Forum, Egypt.
- Union of Arab Banks. (2015), Financial Inclusion in the Arab world journal of the Union of Arab Bank, No.419, p.24.
- Williams, T.(2017), Role of Financial Inclusion in Economic Growth and Poverty Reduction in a Developing Economy, International Journal of Research in Economics and social sciences (IJRESS),Vol.7 Issue 5, p.265